

في الارمان المنعقد والمأخذه قال اصحابنا ولو طاف اوف
 سعي وشرك في العدة اخذ بالاقول اي اذا اشرك في انبائها فان
 كان بعد فعلها فقباحت الصلاة الشك لا يؤثر بعد الفراغ
 فلو اعتقد انه انما فاجبه لغة بقاء سعي لم يلزم الايمان
 به لكن يستحب الواجب الرابع ان يكون السعي بعد
 طواف صحيح سواء كان بعد طواف القروم او طواف الزياره
قال ابن حجي يفهم منه انه لو سعي ثم تبعه ترك بعض الطواف
 لم يصح سعيه فيما يبقي ببقية ويصيد السعي وهو كذا كما
 في المجموع **قال ايضا** في الحاشية قوله بعد طواف القروم
 او طواف الزياره سعي عليه في المجموع والروضة واصلاها
 والمنهاج واصلا ورضي الشافعي يوافقه فقوله صاحب
 البيان عن ابي نصر **يحيى** لمن احرم بالحج من مكة اذا
 طاف للوداع لم يرد وجه بل ان يديم السعي بعد هذا الطواف
 عزيب مرد وكما اشار اليه في المجموع وعليه جري السعي
 وغيره خلا فالأذرعى ومن تبعه في قولهم انه يجزى
 بعد كل طواف صحيح ولو تعلقا وكذا قول الطبركي لو احرم
 المكى بالحج ثم نزل بطواف جاز لم السعي بعده انتهى
 فافهم

فان كان السعي بعد الطواف
 صح في كل حال

فافهم **قال** المؤلف ولا يتصور وقوع السعي بعد طواف
 الوداع لان طواف الوداع هو ما أتى به بعد فراغ المناسك
 فاذا أتى السعي لم يكن المتأني به طواف وراغ واذا سعي
 بعد طواف القروم اجزا ويقع ركنا انتهى **قال** في الحاشية
فرع بحث الفرع في جماعة ان السعي منكوسا او معتصما بالطواف
 انتهى وهو محتمل اه **وتكره** اعادته بعد طواف الافاضة لئلا
 السعي ليس من العبادات المستقلة التي يشرع تكرارها
 والامتنان منها فهو كالوقوف بعرفة فيقتصر فيه على الركبتين
 بخلاف الطواف فانه مشروع في غير الحج والعمرة ونبت في
 الصحيح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال لم يطعن
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه رضي الله عنهم بين
 الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول يعني السعي
وتستحب الموالاة بين مولى السعي وبين الطواف والسعي
 فلو تخطل بينهما فصل لم يضر بشرط ان لا يتخلل ركبتين **قال**
 في الحاشية تقيض ان تخطل الواجب لا يقدح بان يطوف
 الافاضة ثم يرجع فيرجع يعني ثم يسعي وهو كذا حتى
 لم يجب اعادته ما فعله رضي الله عنهما فلو طاف الافاضة ثم